

اللاجئون والععودة

وقبل أن نبين للقارئ العربي الحقائق الفعلية عن اللاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين، فمن المهم أن نذكر أنه في اليوم التالي من هذه الإجابة عن هذا السؤال الشائك من وجهة نظر كلينتون أصدرت جريدة هارتس الإسرائيلية تقريرا صحفيا أساسيا أعده أربعة من الصحفيين الإسرائيليين بصفتهم مراسلين في واشنطن هم ألوف بن ويوس فرتز وبنتران هوروفتش وعميره هاس يقول إن ملاحظات كلينتون هي زلة لسان، وقالوا إن رئيس الوزراء الجديد طلب من رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون توضيح وتصحيح بيانه الأخير الذي تحدث فيه عن «حق الفلسطينيين للحياة حيثما يريدون» وأن باراك قال إن هذا البيان يمكن أن يفسر على أساس حق العودة (مما يمكن اللاجئين الفلسطينيين من العودة للإقامة في بيوتهم القائمة منذ عام ١٩٤٨ داخل الخط الأخضر) وأن ذلك ليس مقبولا وأنه يراه زلة لسان.

وجاء في ذات المقال أن مستشار الأمن القومي ساندي برجر بعث فيما بعد بخطاب توضيح للوبي الصهيوني إيباك في واشنطن، ولكن محتوى هذا الخطاب لم يرض المسؤولين الإسرائيليين الكبار وكثيرا من القادة اليهود. وقد قدم السفير الإسرائيلي زلمان شوفال احتجاجا رسميا إلى وزارة الخارجية الأمريكية وطلب توضيح أن السياسة الأمريكية مازالت لم تتغير، وقال السفير الإسرائيلي إنه يجب إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في مختلف البلاد العربية تماما كما وطنت إسرائيل مئات الألوف من اللاجئين اليهود الذين طردوا من البلاد العربية (!!) بعد أن صودرت كل ممتلكاتهم (!!).

وصرح دبلوماسيون إسرائيليون لجريدة هارتس بأن الإيضاحات التي أصدرها البيت الأبيض ووزارة الخارجية لم تكن كافية، قائلين إن زلة لسان كلينتون لا يمكن نفيها إلا بالفم الذي صدرت عنه، وقال آخرون إن كلينتون بهذا التصريح قد كشف عن وجهه مثيرا أنه أكثر الرؤساء الأمريكيين موالاة للعرب! ورحب الفلسطينيون في الداخل بتصريحات كلينتون واعتبروها دعما للسلطة الفلسطينية ولرئيس ياسر عرفات.

وقد صرحت السيدة تامار جوزانسكي -عضوة حركة حداث اليهودية وعضوة الكنيسة- معلقة على هذا التصريح بأن ذلك يؤكد أنه لن يكون هناك سلام دون معالجة قضية اللاجئين سواء بالسماح

لنبدأ بقراءة السؤال والإجابة ومن حقنا نحن العرب وبخاصة الفلسطينيين أن نعلن دهشتنا من أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يتلثم عند الإجابة عن مثل هذا السؤال وهو الذي يتحدث ليل نهار عن حقوق الإنسان وعن دور الولايات المتحدة ليس فقط في الدعوة إلى

هذه الحقوق، وإنما أيضا لفرضها بالقوة العسكرية والاقتصادية والإعلامية ويعرف العالم كله أن أمريكا تعلن سنويا عما تسميه قوائم الدول الشريرة أو قوائم الدول التي تنتهك حقوق الإنسان، لذا فمن الغريب أن يظهر كلينتون وكأنه لا يعرف ردا على سؤال يتعلق باللاجئين الفلسطينيين.

وعندما يقول كلينتون إن أحدا لا يستطيع أن يوجه له أي اتهام بأنه أغفل قضايا الشرق الأوسط فإنه بهذه الإجابة الغامضة يغرق جانبيا من أهم جوانب قضية الشرق الأوسط وخاصة القضية الفلسطينية ألا وهو حق ملايين الفلسطينيين العرب في العودة إلى بيوتهم ووطنهم ناهيك عن حقهم في دعوة المجتمع الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة في التدخل لحماية بيوتهم القديمة التي لا تزال قائمة من الهدم والتدمير ولحماية أراضيهم من محاولات تغيير طابعها وهدم القرى القائمة، وهو بالتأكيد يعرف أن هناك ما يقرب من ٤٠٠ قرية فلسطينية تم تدميرها وإزالتها من على وجه الأرض بالإضافة إلى عدد من الأحياء التي جرى هدمها في المدن الكبرى وبخاصة في القدس وفي تل أبيب ويافا المملوثة حتى الآن بمئات من المنازل والبيوت ذات الطابع المعماري التراثي الأصلي الذي تحرص على تغييبه الدولة الصهيونية.

ربما كان يجهد ذلك بافتراض التقصير في العلم والاهتمام وهو الذي يطوف مندوبوه في أراضي فلسطين المحتلة ليل نهار وتنتقل أجهزته التقارير عما هو قائم وعما هو مرشح للهدم وهو يسمع بالتأكيد عن المصادمات شبه اليومية التي تقوم بها الجماهير الفلسطينية حفاظا على البيوت والأراضي، فإذا كان كل ذلك غير معروف لدى إدارته فإن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في تصوره سيكون أكثر غموضا فهو يعلم بالتأكيد أين هم الآن وأين يعيشون.

في ختام زيارته للولايات المتحدة الأمريكية عقد الرئيس مبارك مؤتمرا صحفيا مشتركا مع الرئيس كلينتون وهي مؤتمرات يتم ترتيبها عادة ويتم ترتيب الأسئلة الموجهة خلالها، ومع ذلك تقول صحيفة الأهرام إن الرئيس كلينتون فسجى بسؤال شائك في المؤتمر الصحفي المشترك وجهه إليه د. عبد المنعم سعيد -مدير مركز الدراسات الاستراتيجية للأهرام وهو: هل يعمل كلينتون على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم أسوة بسياسته التي تؤيد وتعمل على عودة ألبان كوسوفا؟!.

وقال كلينتون بعد أن دخل في متاهات حول موقفه من عملية السلام ومن كوسوفا: لا أحد يستطيع أن يوجه لي أي اتهام بأنني أغفلت قضايا الشرق الأوسط، فقد غرقت في قضية الشرق الأوسط حتى أنبى، ثم قال ولكن من الناحية العملية فإن عودة اللاجئين الفلسطينيين سوف تتوقف في جزء منها على كم من الوقت مضى على غيابهم بعيدا؟ وإذا كانت لديهم الرغبة في العودة؟ وماذا ستكون طبيعة الحل؟ وما حجم الأرض التي تعود إلى الفلسطينيين؟ وأين ستكون الأرض.. وإذا ما كانت الأرض هي نفسها التي كان الفلسطينيون يقطنون فيها من قبل؟

وفي إشارة إلى احتمال توطين اللاجئين في الدول التي تستضيفهم قال كلينتون: أود لو استطعنا مساعدة هذه الدول التي تحملت عبئا ثقيلا -الأردن- بشكل خاص حيث يمثل الفلسطينيون غالبية الشعب لكي يتوافر بناء حياة أفضل للناس، لأن الأردن يواجه أزمة اقتصادية، وقال إن أمريكا تحاول الآن مساعدة الأردن وتريد مشاركة دول أخرى لتساعد الأردن.

وأنهى كلينتون وسط متاهات الرد إلى القول: (إن عودة اللاجئين سوف تتوقف على اللاجئين أنفسهم وسوف تتوقف على شكل الاتفاق الذي يتم التوصل إليه). إلى هنا انتهت الفقرة الخاصة بهذا السؤال الشائك والإجابة التي تدرجت على لسان الرئيس كلينتون وهي إجابة فتحت الباب أمام حديث طويل وكثير من كل الاتجاهات.

بقلم:

د. محبوب عمر

بحق العودة وبتعويضهم.. وقال عبد الملك دهامشة من القائمة العربية الموحدة إن عدم القبول بحق العودة هو بمثابة سياسة عنصرية على حد ما جاء في مقال جريدة هآرتس.

قد نبهت الجريدة إلى أن الوضعية الدائمة للاجئين الفلسطينيين هي بمقتضى اتفاقات أوسلو جزء من التسوية السلمية النهائية، وقالت إن إسرائيل قد رفضت مرارا حق العودة قائلة إن إعادة توطين ما يزيد على مليوني فلسطيني هو بمثابة حكم بتوقيع الموت على الدولة اليهودية.

ومعروف أن قضية اللاجئين هي من قضايا الوضع النهائي مثلها في ذلك مثل القدس والمستوطنات والحدود والمياه التي لاتزال كلها معلقة، وكونها قضية مؤجلة لا يمكن أن ينفي حق ملايين الفلسطينيين للمنوعين من العودة إلى بيوتهم وقراهم. والأمر لا يتعلق ببضع عشرات من المبعدين كما يمكن أن يتصور البعض وإنما يتعلق بملايين الفلسطينيين الذين تم طردهم من بيوتهم في حرب عام ١٩٤٨ بالقوة وبالتهجير والمذابح وحرمانهم من العودة بعد أشهر قليلة تأكدوا فيها أن البلاد العربية التي لجأوا إليها لن تستعيد لهم وطنهم على الأقل ومن ثم بدأوا بالعودة ليجدوا الأبواب مغلقة أمامهم فتوزعوا في المخيمات التي أقامتها لهم هذه الحكومات العربية وساعدتها على ذلك الأمم المتحدة التي شكلت وكالة خاصة هي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. واستمر الحال على ما هو معروف ليتوزعوا ما بين مسميات اللاجئين، والنازح وتحت الاحتلال في ثلاث محطات رئيسية في

مسيرة الصراع.

ويتوزع أبناء الشعب الفلسطيني من اللاجئين خارج ديارهم حسب إحصاءات وكالة الغوث ١٩٥٩ على النحو التالي: الأردن مليونان و٢٢٥ ألفا- لبنان ٣٥٠ ألفا- سوريا ٣٤٠ ألفا- مصر ١٠٠ ألفا- السعودية ودول الخليج ٤٥٠ ألف- ليبيا ٢٥ ألفا- العراق ٤٠ ألفا- أوروبا ١٥٠ ألفا- الأمريكتان ٤٨٠ ألفا- دول أخرى ٥٠ ألفا.

وتكمن المشكلة الأساسية بصدد قضية اللاجئين والنازحين في غياب الإحصاءات الدقيقة كما أن التحرك بين اللاجئين والنازحين يتأثر بالأحوال السياسية للبلاد التي يعيشون فيها، علما بأن القسم الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين الذين خرجوا من قراهم وبيوتهم في عام ١٩٤٨ توجه إلى منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة ولا تزال أكبر المخيمات الخاصة بهم موجودة داخل الأراضي المحتلة في قطاع غزة أو في محيط مدينة القدس والمدن الكبرى بالضفة الغربية.

ومن يسمع الرئيس كلينتون وهو يجيب عن السؤال الخاص باللاجئين قد يتصور أن الأمم المتحدة لم تتعامل من قبل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، فإذا كانت قضية النزاع العربي الإسرائيلي تقترب منذ عام ١٩٦٧ بقراري ٢٤٢ و٣٣٨، فإن قضية اللاجئين لها في إطار الأمم المتحدة قرار خاص هو القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٩. أما فيما يخص نازحي ١٩٦٧، فقد صدرت عدة قرارات عن مجلس الأمن منها قرار ١٩٦٧/٦/١٤/٢٣٧ الذي أيدته الجمعية العامة بالقرار رقم ١٩٦٧/٧/٤/٢٢٥٢ الذي نص على الحق غير القابل للتصرف بعودة هؤلاء النازحين، وقد تأكد ذلك بالقرار رقم ٢٦٧١ الصادر عن الجمعية العامة عام ١٩٧٠، والذي أقر للشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وطلب من إسرائيل اتخاذ خطوات فورية لإعادة المشردين ودعا إلى تحقيق تسوية عادلة للمشكلة (البيانات والأرقام أنظر، دكتور عماد جاد، فلسطين الأرض والشعب، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام).

ومع أن الأغلبية العظمى من شعوب وأحرار العالم يتعاطفون مع لبنان كوسوفا وقد شاهدوهم يطردون من قراهم وبيوتهم تنقلهم الجسرات والقطارات محاطين بالنلج، فإن هذه الأغلبية ليست منخدة في الدوافع والنوايا الأمريكية التي حركت كل سلاح الطيران لديها ولدى الدول الأوروبية لإرغام ميلوسوفيتش على الخروج من كوسوفا ولطمانة اللاجئين الألبان إلى العودة إلى بيوتهم وهو العمل الذي دفع كثيرا من العرب بعامة والفلسطينيين بخاصة إلى التساؤل عما إذا كانت الولايات المتحدة وأوروبا مستعدة لاستعمال القوة لتسهيل عودتهم إلى وطنهم وبيوتهم.

ولم يكن هذا التساؤل مقصورا على الفلسطينيين، بل إن هذا التساؤل صدر عن قادة يهود أمريكيين وجدوا أنفسهم متعاطفين مع الشعب المطرود من بلاده وبعضهم كان خائفا ومرتعدا من أن يطلب العرب من الولايات المتحدة القيام بنفس الدور في فلسطين.

وعندما كان بعض اليهود الأمريكيين يتحدثون عن المهاجرين الألبان من كوسوفا باعتبارهم شعبا «مشابها لنا تماما» حسبما قالت مذبةة التلفزيون بربارا والتز سارح أمثال شارون وتنتباهو إلى التحذير من مثل هذا التعاطف وأعلن عضو الكنيست رجبعم زئيفي صاحب نظرية التطهير العرقي عن قلقه من أن حلف الأطلنطي يضع سابقة خطيرة يندخله بالنيابة عن أقلية عرقية تسعى للانفصال عن دولة ذات سيادة وتساؤل هل يمكن أن يحدث الأمر نفسه هنا بشكل أو بآخر اليوم أو غدا؟

يحاول الكاتب الإسرائيلي المقيم بالقدس ميرون بنفستى التحذير من المقارنة بين ما قام به اليهود في فلسطين في حق الفلسطينيين في عام ١٩٤٨ وبين ما يقوم به الصرب في حق البان كوسوفا، مدعيا أن إطلاق صفة التطهير العرقي على ما قام به اليهود يستدعي إثبات أنهم شنوا منذ البداية عمليات عدائية تهدف تحديدا إلى إطلاق حملة ترويع واغتصاب وقتل بهدف طرد السكان والاستيلاء على منازلهم وأراضيهم!! ومن المفارقة أن ما يطالب به بنفستى الآن هو بالفعل تاريخ السنوات الأولى لقيام دولة إسرائيل وقد بدأ عدد من القادة الإسرائيليين الأول مؤخرا يعترفون بما قاموا به من جرائم لم تكن مذبة دير ياسين الأولى منها.

وعندما يطالب بعض الإسرائيليين ومنهم سفيرهم في أمريكا بمقابلة تعويض اليهود الذين تركوا البلاد العربية وذهبوا إلى فلسطين بالتعويضات التي تستحق للاجئين الفلسطينيين فإنهم لا يذكرون أن أحدا لم يطرد اليهود العرب من البلاد العربية ولم يسقط عنهم جنسياتهم ربما حتى الآن، ولا هم ممنوعون من العودة إلى هذه البلاد ولا هم ممنوعون من المطالبة بممتلكاتهم التي صودرت في مراحل سابقة، فتلك الممتلكات لم تصادر بسبب أن أصحابها يهود، وإنما كانت المصادرة لأسباب سياسية واجتماعية شأنها في ذلك شأن أغنياء كثيرين تمت مصادرة أراضيهم.

فإذا ما جرى التفاوض حول حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وطلبت إسرائيل مبادلة عودة اللاجئين الفلسطينيين بعودة اليهود الذين سافروا إليها فستكون تلك فرصة لتسوية هذه القضية بأبسط وأسرع الحلول شرط أن يوافق اليهود على العودة إلى بلادهم والعيش في ظل القانون شأن جميع المواطنين في هذه البلاد.

بقي أن نذكر القيادات الإسرائيلية بأن مشاريع التوطين التي كانت مرفوضة من قبل عندما كان الشعب الفلسطيني موزعا ومشتتا لم يعد لها نفس الخطر، فإسرائيل نفسها لم تعد تشكل نفس التهديد ولتقرا إسرائيل الخارطة الجغرافية لحدودها، ولتتري أن وجود عرب على حدودها شمالا وشرقا وجنوبا هو بالنسبة لها مصدر لعدم الاطمئنان وللتهديد لا فرق في ذلك أن يكون هذا الوجود الشعبي فلسطينيا أو مصريا أو أردنيا أو سوريا أو لبنانيا ما دام هو وجود عربي شعبي، أليست هذه هي القواعد الفدائية وخبرة حزب الله والمقاومة في جنوب لبنان؟ وكما كانت تجريرة الأغوار في الأردن في مطلع السبعينيات.